

التقرير الموجز KnowTheChain عن المستثمر: العمل الجبري في قطاع الإنشاءات (أكتوبر 2019)

ما هو العمل الجبري؟ يمكن تعريف العمل الجبري بأنه العمل الذي يتم تأديته بصورة غير طوعية وتحت طائلة التهديد بأية عقوبة. ويشير العمل الجبري إلى الأوضاع التي يجد فيها الأفراد أنفسهم مُكرهين على العمل باستخدام العنف أو التهديد أو وسائل أكثر تستراً مثل التلاعب بالدين أو مصادرة أوراق الهوية أو التهديد بالتسليم إلى دائرة الهجرة. " (وفقاً لمنظمة العمل الدولية)ⁱ

تتسارع وتيرة نمو قطاع الإنشاءات عالمياً بشكل مذهل، ويتنبأ أن يكون أكبر أسواقها الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2030.ⁱⁱ وتقدر الأمم المتحدة أن عام 2025 سيشهد تحول 68% من سكان العالم إلى سكان المناطق الحضرية، مقارنة بحوالي 55% فقط في يومنا هذا، الأمر الذي سينتج عنه تضاعف مجهودات الإنشاء واستثماراتها.ⁱⁱⁱ كجزء من مبادرة الحزام والطريق

الصينية (مبادرة حزام واحد، طريق واحد) يتم حالياً أو تم بالفعل البدء في مشروعات انشائية بقيمة تتعدى 500 مليار دولار.^{iv} ويعمل في قطاع الإنشاءات ما يقرب من 7% من القوى العاملة حول العالم،^v ففي منطقة الخليج فقط، يعمل في هذا القطاع ما يزيد عن 10 ملايين عامل.^{vi} ويقع على عاتق المستثمرين مسؤولية ضمان حماية هؤلاء العمال من التعرض للاستغلال والإساءة في ظل هذا النمو المطرد.

لما يتوجب على المستثمرين أن يصبحوا أكثر اهتماماً بمخاطر العمل الجبري؟

- **قطاع مرتفع المخاطرة:** يعتبر قطاع الإنشاء هو ثاني أعلى قطاع في مخاطر العمل الجبري (يقع في المرتبة الأولى العمل في مجال الخدمة المنزلية)،^{vii} بنسبة تعادل 4.5 مليون عامل يعملون في ظروف عمل قسرية حول العالم.^{viii} ولا تقتصر جرائم الاستغلال في قطاع الإنشاءات على بلد أو إقليم بعينه بل تنتشر حول العالم أجمع من أنجولا والصين إلى قطر وروسيا وحتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.^{ix}
- **يبدأ العمل الجبري بمواد الإنشاء:** تبدأ سلسلة جرائم العمل الجبري من حلقة إنتاج مواد الإنشاء مثل صناعة الطوب أو الأسمنت أو الأخشاب والتي يتم انتاجها في إطار استغلال وظروف عمل قسرية.^x
- **ظروف عمل استغلالية:** قد لا يتلقى العاملين في قطاع الإنشاءات مرتبات أو أجور لفترات طويلة نظراً لغياب أي إلزام على المقاولين يوجب عليهم دفع مستحقات المقاولين من الباطن حتى يتلقوا مستحقاتهم من العميل أولاً.^{xi} وليس هذا فحسب،

فما يزيد الطين بلة هو درجة التعقيد التي تتسم بها مشروعات الإنشاء: حيث أن المشروع الانشائي الواحد يضم مئات المقاولين من الباطن إلى جانب وكالات العمل والتوظيف وموردي مواد البناء وتغير العمال والمقاولين من الباطن.^{xii} وعادة ما يتم إسناد هذا النوع من العمل إلى العمال المهاجرين، لذا فهم الأكثر عرضة للاستغلال فيتم ابتزازهم واستغلالهم لتحصيل رسوم توظيف باهظة للغاية فيقعون في أسر الدين (فيتم إجبارهم على العمل لدى أصحاب عمل واحد مقابل تسديد دين هذه الرسوم.^{xiii} ويكأن كل هذا ليس بكاف، يتم تقييد سبل تلقي العمال للعلاج والحصول على أدوية وقد يتم قمعها تماماً.^{xiv}

"لقد كلفني القدوم إلى هنا [13000 دولار]. وقد أخبروني أنني يمكنني الحصول على أجر [700 دولار] في الشهر كعامل بناء، ولكنني اضطررت لدفع [6500 دولار] رسوم لمركز التدريب بالإضافة إلى [6500 دولار] أخرى كرسوم لوكيل العمالة والتوظيف قبل الوصول إلى هنا. واضطرت عائلي لبيع ما تملكه من أرض والاستدانة ووصل بنا الأمر إلى الاقتراض من البنك حتى نتمكن من تسديد كل هذه المبالغ. وقد عملت لمدة ثلاثة أشهر بدون مقابل على الإطلاق. ثم اكتشفت بعدها أن رئيسي في العمل هرب من سنغافورة. وليس لي بسبيل لاستعادة هذه الأموال واستردادها منه. أعول والدي وثلاثة أخوات وأخ.^{xv} -على، عامل بناء من بنجلاديش، يعمل في سنغافورة.

<p>أجر ما يزيد عن خمس شهور هو حجم المبالغ المالية التي اضطر العمال المهاجرين في الإمارات العربية المتحدة لدفعها مقابل رسوم العمالة والتوظيف (ما يعادل 1000- 1500 دولار أمريكي)^{xvi}</p>	<p>1/3 العاملين في المملكة المتحدة بما يعادل أكثر من 100 ألف عامل بناء جاءوا من أوروبا ومجبرين على العلم بدون مقابل.^{xvii}</p>	<p>18% من جميع ضحايا العمل الجبري يعملون في قطاع الإنشاءات.</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------

ما هي الإجراءات التي يتوجب على المستثمرين اتخاذها؟

يتوجب على المستثمرين ومن بينهم هؤلاء من أصحاب الأسهم المسجلة والأسهم الخاصة والأصول الحقيقية، اتخاذ الحيطة الواجبة قبل وأثناء الاستثمار في شركات الإنشاءات. كما ينبغي عليهم وضع خطوات فعلية لضمان تطبيق الشركات المندرجة تحت محافظتها في قطاع الإنشاءات الحيطة الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والإفصاح عن الخطوات والمجهودات المبذولة في سبيل تحقيقها. وقد يقوم المستثمرون بالتقصي حول شركات الإنشاءات فيما يتعلق بالجوانب التالية:

- **الالتزام:** هل تتمتع هذه الشركة بالالتزام علني باحترام حقوق العمال؟ (تم إدراج هذه الحقوق في معايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية.) هل تطالب مورديها بالالتزام بمثل هذه المعايير وتدرجها ضمن التوقعات المنشودة في عقود الموردين؟

● **الحوكمة:** هل وضعت الشركة أسس واضحة لمسؤولياتها وسبل المساءلة حول تطبيق ممارسات العمل والتوظيف المسؤولة متضمنة سلاسل الإمداد والتوريد؟

● **الحيطة الواجبة:**

- كيف تتعقب الشركة سلاسل الإمداد والتوريد الخاصة بها وطرق تقييم ومكافحة مخاطر العمل الجبري، شاملة المخاطر المتعلقة بسلاسل الإمداد والتوريد والمقاولين من الباطن ووكلاء العمالة؟
- كيف تضمن الشركة حصول العاملين بها على مستحقاتهم وأجورهم كاملة في موعدها، وطرق التصدي لمخاطر وكالات العمالة القائمة على استغلال العمال المهاجرين؟
- ما هي الخطوات التي تتبعها الشركة لضمان فهم وإدراك جميع العاملين بحقوقهم وقدرتهم على ممارستها، وهذا يتضمن العمال المهاجرين وعمال المقاوله من الباطن وعمال سلاسل الإمداد والتوريد؟

● **آليات الشكوى وعلاج المشكلات:**

- كيف تضمن الشركة توفير آليات فعالة للعمال لتقديم شكاوهم وسهولة وصولهم إليها – وهذا يتضمن العمال المهاجرين وعمال المقاوله من الباطن وعمال سلاسل الإمداد والتوريد؟ (تم [تحديد معايير الفعالية في المبدأ رقم 31 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان](#)). ما هي شكاوى العمالة التي تلقتها الشركة أو مورديها ووكالات العمالة والتوظيف العام الماضي وكيف تعاملوا معها؟
- ما هي أمثلة سبل التصدي للمشكلات التي توفرها الشركة لجميع العمال – ومن بينهم العمال المهاجرين (مثل إعادة تسديد رسوم التوظيف أو إعادة جوازات السفر وأوراق الهوية)؟

في حالة قيام المستثمر بإدارة غير مباشرة لاستثماره في قطاع الانشاءات، يمكنه على الأقل تضمين الأسئلة السابقة في عملية الاختيار و/أو في متابعته لمدراء الاستثمار.

ما هي الخطوات والإجراءات التي تطبقها شركات الانشاءات للتصدي لمخاطر العمل الجبري؟

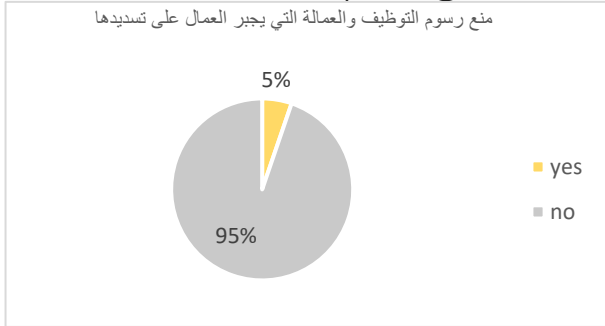
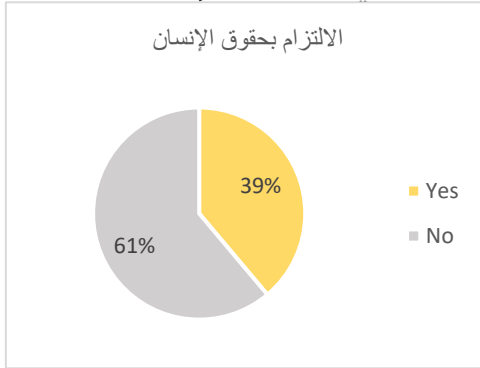
قام قطاع الانشاءات مؤخراً في عام 2017 بإطلاق عدة مبادرات تهدف إلى التصدي لمشكلات العمل الجبري والقضاء عليها. وكان من بينها المبادرة الصناعية [مشروعات بناء بمسؤولية \(Building Responsibly\)](#) والتي تهدف إلى تعزيز حقوق ورفاه العمال. وفي المملكة المتحدة

قامت هيئة Gangmasters & Labor Abuse المعنية بمراقبة توظيف الأيدي العاملة وحماتها من إساءة التعامل بإصدار [بروتوكول البناء والتشييد](#) (Construction Protocol) والملزم للموقعين في اتفاقية الإنشاءات والمستثمرين باتخاذ إجراءات وخطوات فعالة للتصدي لمشكلة استغلال الأيدي العاملة، بالإضافة إلى مبادرة أصحاب المصالح المتعددين (multi-stakeholder) [معاً أقوى](#) (Stronger Together) والمتضمنة برنامجاً إنشائياً للتصدي لمشكلة الرق المعاصرة في قطاع الإنشاءات. وقد قامت مجموعة ناشطة في مجال الإنشاءات تسمى [منظمة جرابيس فارمز](#) (Grace Farms Foundation) مكونة من لفيف من خبراء حقوق الإنسان والأكاديميين والجهات الفعالة في رابطة الصناعة بمحاولة التصدي لمخاطر العمل الجبري المتعلقة بشراء مواد البناء من خلال تطوير معايير للتدقيق والمراجعة لمواد البناء.

علاوة على هذا فقد قامت الشركات باتخاذ خطوات أخرى لمكافحة مخاطر العمل الجبري في سلاسل الإمداد والتوريد الخاصة بهم: فقامت 26% من شركات الإنشاءات في المملكة المتحدة مشمولة في قانون الرق الحديث بتحديد المخاطر المعرض لها الأيدي العاملة في سلاسل الإمداد والتوريد الخاصة بهم، وقامت 26% منها بمراجعة المتطلبات التعاقدية بينهم وبين الموردين وفقاً لبنود قانون الرق الحديث.^{xviii}

وفي العقد الأخير، تمكن مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (Resource Centre) من التواصل مع 86 شركة في مجال الإنشاءات حول 130 ادعاء واتهام موجه إليها متعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها اتهامات بجرائم العمل الجبري حول العالم في بلاد مثل البرازيل وفرنسا وقطر وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.^{xix} ومن بين اتهامات الإساءة للأيدي العاملة البالغ عددها 17 اتهاماً والمسجلة في الفترة بين عامي 2017 و2018 الموجهة إلى شركات الإنشاءات في دول الخليج العربي، أكثر من ثلثي هذه الاتهامات كانت تخص القيود المفروضة على حرية حركة العمال من خلال الاحتفاظ بجوازات السفر والتأخر في دفع الرواتب والأجور (أو عدم الدفع من الأساس).^{xx}

وفي عام 2018، قام مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بإجراء استطلاع للرأي حول شركات الإنشاءات في قطر والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان حول السياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان والحيطة والواجبة ومن بينها حقوق العمال المهاجرين. وقد أظهرت النتائج غياباً لإجراءات مكافحة العمل الجبري وخاصة في ضوء النمو المضطرد للقطاع في المنطقة:^{xxi}

الأردن & لبنان (شمل استطلاع الرأي 38 شركة)	قطر والإمارات العربية المتحدة (شمل استطلاع الرأي 49 شركة)
<ul style="list-style-type: none"> • أربع شركات فقط أوضحت في التقرير وضع وتطبيق آليات شكوى على المستوى التشغيلي يمكن للعمال اللجوء إليها. • شركتان فقط تطبق سياسة تعيين تمنع رسوم التوظيف والعمالة. <p>منع رسوم التوظيف والعمالة التي يجبر العمال على تسديدها</p>  <ul style="list-style-type: none"> • شركة واحدة فقط أفصحت عن معلومات متعلقة بضمان حصول العمال على مستحقاتهم كاملة وفي موعدها مقابل كافة ساعات العمل التي أدوها. 	<ul style="list-style-type: none"> • أقل من نصف الشركات لديها التزام علني بحقوق الإنسان <p>الالتزام بحقوق الإنسان</p>  <p>من بين تلك الشركات، ثلاثة فقط قامت بالإفصاح عن الإجراءات المطبقة لضمان حصول العمال على مستحقاتهم كاملة وفي موعدها من المقاولين المتعاقدين معهم، على الرغم من أن ممارسات دفع الأجور غير العادلة تجعل العمال عرضة للعمل الجبري.</p>

ما هي إجراءات الممارسات السليمة؟

تتصدى الشركات المتبعة للممارسات الوقائية السليمة في قطاع الانشاءات لممارسات التوظيف والعمالة الاستغلالية التي تضع الأيدي العاملة من المهاجرين وغيرهم في خطر العمل الجبري. على سبيل المثال:

قامت شركة لاينج أو' رورك باتخاذ بعض الخطوات الهادفة إلى منع تعرض الأيدي العاملة من المهاجرين للاستغلال في صورة رسوم التوظيف. وقد أوضحت تقارير الشركة اتباعها لإجراءات الحيلة الواجبة فيما يتعلق بمعايير التأهيل الأولي لوكلاء التوظيف والعمالة، ومن بينها إدراج بنود المطالبة بمراعاة وتطبيق المعايير الأخلاقية للتوظيف في العقود ومراقبة عملية التوظيف

في البلدان المرسله للأيدي العاملة وإتاحة آليات الإبلاغ عن رسوم التوظيف للأيدي العاملة.
xxii

وأفصح عدد من الشركات عن وسائل تقديم الأيدي العاملة للشكاوى:

فلجأت شركة فينسي (QDVC) إلى تعيين لجنة مختصة برفاه الأيدي العاملة حيث يتم انتخاب ممثلي الأيدي العاملة من قبل أقرانهم. وتلتقي اللجنة كل أسبوعين، ويمكن للأيدي العاملة تقديم شكاوهم حول المشكلات إلى فريق العمل والمدراء من مختلف الأقسام في الشركة حول مشكلة الأجور وظروف العمل والمعيشة والقدرة على ترك العمل.^{xxiii}

المصادر

- مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "منشور حقوق الإنسان للأعمال التجارية: محاولة فهم المخاطر التي تتعرض لها الأيدي العاملة في قطاع الانشاءات في الشرق الأوسط".
- مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، سجل جرائم الرق في العصر الحديث (يضم بيانات 460 شركة انشائية).
- معهد تشارترد للبناء (2018)، "قطاع الانشاءات وقانون جرائم الرق في العصر الحديث: التصدي للانتهاكات الاستغلال في المملكة المتحدة".
- إيمل كرايتس (2016)، "نظام لعدالة أفضل: التصدي لجرائم الرق في العصر الحديث في سلاسل الإمدادات والتوريد في قطاع الانشاءات".
- منظمة العمل الدولية (2016)، "عمالة وتوظيف الأيدي العاملة المهاجرة في قطاع الانشاءات".
- ليكسيس نيكس (2016)، "أفراد مخفية في مواقع الانشاء: جرائم الرق في العصر الحديث في قطاع الانشاءات".

- منظمة العمل الدولية، "ما هو العمل الجبري، جرائم الرق في العصر الحديث والإتجار بالبشر." تاريخ القراءة 13 أغسطس 2019.
- ⁱⁱ منظمة العمل الدولية (2016)، "عمل وتوظيف الأيدي العاملة المهاجرة في قطاع الإنشاءات"، ص. IX. منظور عالمي لقطاع الإنشاءات وشركة أوكسفورد إيكونوميكس (2015)، "قطاع الإنشاءات العالمي 2030: تنبؤات عالمية لصناعة الإنشاءات في عام 2030"، ص. 3.
- ⁱⁱⁱ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (16 مايو، 2018)، "86% من التعداد العالمي من المتوقع أن ينضموا لسكان المناطق الحضرية بحلول عام 2050، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة." تاريخ القراءة 24 سبتمبر 2019.
- ^{iv} بلومبرغ نيوز (14 أغسطس، 2019)، "إعادة تفعيل مبادرة حزام وطريق واحد الصينية، لهذه الأسباب." تاريخ القراءة 24 سبتمبر، 2019
- ^v ليكسيس نيكسيس (2016)، "أفراد مخفية في مواقع الإنشاء: جرائم الرق في العصر الحديث في قطاع الإنشاءات"، ص. 3.
- مركز جامعة نيويورك ستيرن للأعمال وحقوق الإنسان (2017)، "متعقب مشروعات الإنشاءات في الخليج العربي: توجهات عام 2017 في جوائز العقود"، ص. 1.
- ^{vii} منظمة العمل الدولية (2017)، "تقديرات عالمية حول جرائم الرق في العصر الحديث: العمل والزواج الجبريان"، ص. 9.
- ^{vi} منظمة العمل الدولية (2017)، ص. 25-26. تشير منظمة العمل الدولية إلى أن 18% من إجمالي حالات العمل الجبري تم توثيقها في قطاع الإنشاءات. ولكن من الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك معلومات متاحة حول الصناعة إلا في 65% من الحالات. لأغراض هذه الإحاطة، يفترض أن باقي الحالات والتي تمثل 35% ستكون في توزيعات مماثلة للقطاع.
- ^{viii} ليكسيس نيكسيس (2016)، ص. 14-26.
- ^{ix} وزارة الخارجية الأمريكية (يونيو، 2019)، "تقرير الإتجار بالأفراد"، ص. 7، 37، 191، 344. مكتب شؤون العمل الدولي، "قائمة البضائع المشتراة من عمالة الأطفال والعمل الجبري."، تم القراءة في تاريخ 4 سبتمبر 2019. منظمة جريس فارمز، "المجموعة الناشطة في مجال الأعمال المعمارية والإنشاءات." تم القراءة في تاريخ 11 سبتمبر 2019. وترتكز هذه المجموعة الناشطة على نشر الوعي وتطوير معايير مخاطر العمل الجبري والمتعلقة بشراء المواد الخام في قطاع الإنشاءات. ليكسيس نيكسيس، ص. 13، 27-30. مواد أخرى في موضع المخاطرة ومن بينها الزواج والمطاط والجرانيت والحصى والحديد.
- ^x مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "محاولة فهم المخاطر التي تتعرض لها الأيدي العاملة في قطاع الإنشاءات في الشرق الأوسط"، ص. 5. ممارسات الدفع غير العادل للمستحقات المالية مثل بند "دفع الأجور بعد تلقي الأجر من العميل" في العقود الإنشائية والتي ينتج عنها تأخر مدفوعات العمال.
- ^{xi} إيما كرايتس (2016)، "نظام لعدالة أفضل: التصدي لجرائم الرق في العصر الحديث في سلاسل الإمدادات والتوريد في قطاع الإنشاءات"، ص. 9.
- ^{xii} مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "من المخاطر غير المقبولة إلى الرفاه المشترك: وضع أسس حقوق الإنسان في قطاع الإنشاءات في الأردن ولبنان"، ص. 3.
- صحيفة الغارديان (30 يوليو 2017)، "انتهاك المتاجرين بالأفراد لإنسانيتك بالكامل: وجود جرائم الرق في الحديث – بالصور." تم قراءته في 28 يونيو 2019.
- ^{xiii} صحيفة نيويورك تايمز (26 أغسطس 2017)، "تأخير مستحقات وأجور الأيدي العاملة المهاجرة في ملاعب ترامب للجولف في دبي." تاريخ القراءة 4 سبتمبر 2019.
- ^{xiv} شبكة رويترز الإخبارية (9 أبريل 2018)، "الأيدي العاملة المهاجرين فريسة جرائم الرق في العصر الحديث في قطاع الإنشاءات في المملكة المتحدة – الجمعيات الخيرية." تاريخ القراءة 1 مايو 2019.
- ^{xv} معهد تشارترد للبناء (2018)، "قطاع الإنشاءات وقانون جرائم الرق في العصر الحديث: التصدي للانتهاكات الاستغلال في المملكة المتحدة"، ص. 48-49. وفقاً للاستقصاء الذي شارك فيه 77 مدير للمشتريات في قطاع الإنشاءات عالمياً، وأجراه معهد تشارترد للمشتريات وسلاسل الإمداد والتوريد.
- ^{xvi} معهد تشارترد للبناء (2018)، "قطاع الإنشاءات وقانون جرائم الرق في العصر الحديث: التصدي للانتهاكات الاستغلال في المملكة المتحدة"، ص. 48-49. وفقاً للاستقصاء الذي شارك فيه 77 مدير للمشتريات في قطاع الإنشاءات عالمياً، وأجراه معهد تشارترد للمشتريات وسلاسل الإمداد والتوريد.
- ^{xvii} مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، "معدل استجابة الشركات." تاريخ القراءة 8 أغسطس 2019.
- ^{xviii} قام بالتسجيل والتوثيق مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الفترة بين عامي 2017 و2018.

^{xviii}مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "من المخاطر غير المقبولة إلى الرفاه المشترك: وضع أسس حقوق الإنسان في قطاع الإنشاءات في الأردن ولبنان". مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "على أرض مهتزة: حقوق الأيدي العاملة المهاجرة في قطاع الإنشاءات في قطر والإمارات العربية المتحدة." ملاحظة: كلا التقريرين يستندان جزئياً على الإفصاحات المتاحة للعامة من قبل الشركة وعلى الإجابات التي أوردتها الشركة في الاستقصاء الذي تم إجرائه فيها وهم 14 شركة من إجمالي 49 شركة تعمل في الإمارات العربية المتحدة وقطر وشركتين فقط من إجمالي 38 شركة تعمل في الأردن ولبنان.

^{xix}مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "على أرض مهتزة: حقوق الأيدي العاملة المهاجرة في قطاع الإنشاءات في قطر والإمارات العربية المتحدة." ص.14

^{xx}مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2018)، "على أرض مهتزة: حقوق الأيدي العاملة المهاجرة في قطاع الإنشاءات في قطر والإمارات العربية المتحدة." ص.15